

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

| <u>الصفحة</u> | <u>المحتويات</u> |
|---------------|---|
| 2 - 1 | تقرير مراقب الحسابات المستقل |
| 3 | بيان المركز المالي |
| 4 | بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر |
| 5 | بيان التغيرات في حقوق الملكية |
| 6 | بيان التدفقات النقدية |
| من 7 إلى 19 | إيضاحات حول البيانات المالية |

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى المسادة هاملي الوحدات المحترمين
صندوق موارد للصناعة والخدمات النظفية
صندوق استثماري
دولة الكويت

نقد و حوار، ندوة، البنات المالية

15/11

لقد دقتنا البيانات المالية لصندوق موارد الصناعة والخدمات التنموية - صندوق استثماري "الصندوق" ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، والتغيرات في حقوق الملكية ، والتغيرات النتية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية ، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهمامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المالية ، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 ، ونتائج أعماله ، تكفيه التقيية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ابن راعي

لقد قمنا باعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم تمرحها ضمن مسؤوليات مراقب الحسابات حول تنفيذ البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستثنين عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتمتع به من تلك المتطلبات والمعايير. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لكون أساساً في إبداء رأينا.

151

تم تقديم البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل محقق آخر، والذي أبدى رأي غير متخلص في تقريره الصادر بتاريخ 27 يناير 2025.

رسالة دكتوراه في الاتصالات والاتصالات المعاصرة

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مناسباً لتمكينه من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وإعداد تلك البيانات المالية ، يكون مدير الصندوق مسؤولاً عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتلبية مبدأ الاستمرارية المحاسبى ، مالم يكن بنية مدير الصندوق تصلية الصندوق أو إيقاف انشطته أو عدم توفر أية بذائل أخرى ، القاعدة لتحقق ذلك، إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراعاة عملية التأمين المالي للصندوق.

رسالة وآدوات دراسة الجمادات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معتولة بناليات المالية كل خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعتولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنتهية وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق ، سوف تكشف دانما الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت مترفة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتحدة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى المسادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري (تنمية)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تنمية)

مسنوديات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تنمية)

وكلء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق ، تقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتياط بمستوى من الثك المهني طيلة أعمال التدقيق ، كما أنتا:

- تقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المالية في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملازمة لتوفر لنا أساسا لإيادء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المالية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل توافق ، أو تزوير ، أو الحذف المتعدد ، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لفرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقديم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعه ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام مدير الصندوق للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود مشكوك جوهريه حول قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية ، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، فإن علينا أن نلتزم الانتهاء لذلك ضمن تقرير التدقيق ونشره بالتزامن إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية ، لو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك ، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية.
- تقديم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتقطيم والمحظى ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك آية أوجهه قصور جوهريه في أنظمة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم شاطئ الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحة التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق ، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وإن الصندوق يملك حسابات منتظمة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا ، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم شاطئ الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحة التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.

بئنه حسن الأحمد

سجل مراقبين الحسابات رقم 265 - أ الكويت
السرور محاسبون قانونيون
عضو مستقل في جي جي أي - سويسرا

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

| 2024 دينار كويتي | 2025 دينار كويتي | ايضاح | <u>الموجودات:</u> |
|---------------------------------|---------------------|-------|--|
| 349,628 | 93,170 | 6 | نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية |
| 4,433,549 | 3,809,010 | 7 | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |
| 41,895 | 8,294 | | موجودات أخرى |
| <u>4,825,072</u> | <u>3,910,474</u> | | <u>مجموع الموجودات</u> |
| <u>المطلوبات وحقوق الملكية:</u> | | | <u>المطلوبات</u> |
| 71,919 | 71,042 | 8 | دالنون ومصاريف مستحقة |
| 235,578 | - | | مستحق للشركة الكويتية للمقاصة |
| <u>307,497</u> | <u>71,042</u> | | <u>مجموع المطلوبات</u> |
| <u>حقوق الملكية</u> | | | <u>رأس المال</u> |
| 6,887,633 | 6,550,672 | 9 | فلاض الوحدات المكتتب بها والمستثمرة |
| 14,788,631 | 14,919,131 | 10 | خسائر متراكمة |
| <u>(17,158,689)</u> | <u>(17,630,371)</u> | | <u>مجموع حقوق الملكية</u> |
| 4,517,575 | 3,839,432 | | <u>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</u> |
| <u>4,825,072</u> | <u>3,910,474</u> | | <u>صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية (فلس)</u> |
| 656 | 586 | 11 | |

الشركة الكويتية العالمية لآمنة الحفظ (ش.م.ك.)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

شركة الاستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع)
مدير الصندوق

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للمنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

| 2024 دينار كويتي | 2025 دينار كويتي | إيضاح | |
|----------------------------|---------------------|-------|---|
| (188,917) | (275,294) | 7 | خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |
| (79,106) | (251,735) | 7 | خسائر محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |
| 166,699 | 147,782 | | إيرادات توزيعات أرباح |
| 11,173 | (37,992) | | (خسائر) أرباح فروقات عملات أجنبية |
| 43,318 | - | | إيرادات أخرى |
| (46,833) | (417,239) | | |
| مصاريف وأعباء أخرى | | | |
| (51,937) | (46,654) | 13 | أتعاب مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار |
| (9,120) | (7,789) | 12 | مصاريف إدارية وأخرى |
| (61,057) | (54,443) | | مجموع المصاريف والأعباء الأخرى |
| (107,890) | (471,682) | | خسارة السنة |
| الدخل الشامل الآخر: | | | |
| - | - | | الدخل الشامل الآخر للسنة |
| (107,890) | (471,682) | | مجموع الخسائر الشاملة للمنة |

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

| مجموع حقوق الملكية | متحصل مترافق | رأس المال | كما في 1 يناير |
|--------------------|---------------------|-------------------|-----------------------------|
| المحاسبة بها | دينار كويتي | دينار كويتي | الوحدات المستردة |
| المستردة | ـ | ـ | مجموع الخسائر الشاملة للسنة |
| 4,795,345 | (17,050,799) | 14,699,846 | 7,146,298 |
| (169,880) | ـ | 88,785 | (258,665) |
| (107,890) | (107,890) | ـ | ـ |
| 4,517,575 | (17,158,689) | 14,788,631 | 6,887,633 |
| (206,461) | ـ | 130,500 | (336,961) |
| (471,682) | (471,682) | ـ | ـ |
| 3,839,432 | (17,630,371) | 14,919,131 | 6,550,672 |

ان الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 الى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

| 2024 دينار كويتي | 2025 دينار كويتي | إيضاح | الأنشطة التشغيلية |
|---------------------|---------------------|-------|--|
| (107,890) | (471,682) | | خسارة السنة |
| 188,917 | 275,294 | 7 | تعديلات /: خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |
| 81,027 | (196,388) | | التحصيرات في موجودات وموظليات التشغيل: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |
| (11,877) | 349,245 | 7 | موجودات أخرى |
| (33,274) | 33,601 | | مستحق للشركة الكويتية للمقاصة |
| 235,578 | (235,578) | | دانتون ومصاريف مستحقة |
| (8,157) | (877) | 8 | صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية |
| 263,297 | (49,997) | | |
| (169,880) | (206,461) | | الأنشطة التمويلية |
| (169,880) | (206,461) | | صافي الوحدات المستردة |
| 93,417 | (256,458) | | صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية |
| 256,211 | 349,628 | | صافي (النقد) الزيادة في نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية |
| 349,628 | 93,170 | 6 | نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية في بداية السنة |
| | | | نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية في نهاية السنة |

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1- معلومات عامة

- تأسس صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية ("الصندوق") كصندوق استثماري مفتوح بتاريخ 5 فبراير 2006، وتم تسجيل الصندوق في سجل الصناديق لدى بنك الكويت المركزي تحت رقم 107/1/2006 بتاريخ 22 يناير 2006، اعتباراً من تاريخ 13 مارس 2011 خضع الصندوق لتعليمات هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب قانون رقم 7 لسنة 2010.
- تتمثل أغراض الصندوق في استثمار رأس المال الصندوق في أسهم شركات القطاع الصناعي وشركات الخدمات النفطية المدرجة وغير المدرجة في أسواق المال العربية المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الخدمات النفطية والخدمات المتعلقة بها، والمشتقات النفطية والخدمات المتعلقة بها، والقطاع النفطي والخدمات المتعلقة بها، وقطاع الكيماويات والخدمات المتعلقة بها، وإستثمار النقد المتاح من معلمات الودائع والصكوك والمرابحة المتواقة مع الشريعة الإسلامية الصادرة من قبل مؤسسات وبنوك إسلامية لا تستلزم أغراض مالية حسب تقدير مدير الصندوق من أجل تحقيق عوائد جيدة للمشترين، ويجب أن تكون جميع أعمال الصندوق موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للصندوق.
- تم تعيين شركة الاستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع) كمدير للصندوق.
- تم تعيين الشركة الكويتية العالمية لامة الحفظ (ش.م.ك.) لتقوم بأعمال أمين الحفظ ومراقب الاستثمار.
- عنوان الصندوق: شرق - برج الخليجية - الدور الثامن عشر - دولة الكويت.
- تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 26 يناير 2026.

2- أسماء الأعداد

- تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وعلى أساس مبدأ النكافة التاريخية للقياس فيما عدا موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.
- يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق.
- إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإداره اجراء بعض الاحكام والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. إن الاحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتاثيرها مذكورة في بياض (5).

3- التغيرات في السياسات المحاسبية والاصحاحات

المعايير والتفسيرات الصادرة جراء التأثير

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025:

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) - عدم القدرة على التبادل
- يحدد التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 كيفية تقدير المنشأة ما إذا كانت العملة قابلة للتبدل وكيف ينبغي تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون قابلة التبادل غير متاحة. تعتبر العملة قابلة للتحويل إلى عملة أخرى عندما تكون المنشأة قادرة على الحصول على العملة الأخرى ضمن إطار زمني يسمح بإجراء إداري عادي التأخير وذلك من خلال آلية السوق أو الصرف التي من شأن معاملة التبادل أن تتشكل حقوقاً قابلة للتنفيذ والتزامات.
- إذا كانت العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، يكون على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس. أن هدف المنشأة في تقدير سعر الصرف التوري هو أن يمكن المعدل الذي يكون في عملية التبادل العادية في تاريخ القياس بين المضارعين في السوق وتحت الظروف الاقتصادية السائدة. تشير التعديلات إلى أنه يمكن للمنشأة استخدام سعر الصرف الملاحظ دون تعديل أو استخدام أي طريقة تقدير.

عندما تقوم المنشأة بتقدير سعر الصرف الفوري بسبب أن العملة غير قابلة للاستبدال بعملة أخرى، فإن المنشأة تتصفح عن المعلومات التي يمكن استخدامها في إعداد المعدل الذي يمكن لهم كيف ان العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، وأي توقيع يتاثر هذا الأمر على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن تلك التعديلات ليس لها أي تأثير ملحوظ على البيانات المالية.

3- التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تنمية)

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

تم إصدار المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية، ولم تسرى على السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2025، ولم يتم تطبيقها من قبل الصندوق:

| يُفعَل للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد | المعايير أو التعديلات |
|---|--|
| 1 يناير 2026 | تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية |
| 1 يناير 2027 | المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية |

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7)، والتي:

توضح أن الالتزام المالي يلغى الاعتراف به في "تاريخ التسوية"، أي عندما يتم سداد الالتزام ذي الصلة أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته أو عندما يصبح الالتزام مؤهلاً لعدم الاعتراف به. كما توفر التعديلات خياراً لسياسة المحاسبة لاغراء الاعتراف بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها من خلال نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية إذا تم استيفاء شروط معينة.

توضح كيفية تقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدى للموجودات المالية التي تتضمن ميزات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحكومة وميزات طارئة أخرى مماثلة.

توضح معالجة الموجودات غير القابلة للرجوع عليها والأدوات المرتبطة بالعقد.

تطلب إفصاحات اضافية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 للموجودات والمطلوبات المالية ذات الشروط التعاقدية التي تشير إلى حدث محتمل (بما في ذلك تلك المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحكومة)، وأدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

سيتم تطبيق المتطلبات الجديدة باثر رجعي مع تعديل الأرباح المرحلة الافتتاحية. لا يلزم إعادة إدراج الفترات السابقة ويمكن إعادة إدراجها دون استخدام توضيحات. يتبع على الشركة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات المالية التي تتغير فئة قياسها بسبب التعديلات.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية

في أبريل 2024، أصدر المجلس المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 "العرض والإفصاح في البيانات المالية" والذي يحل محل المعيار المحاسبى الدولى رقم 1. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 فئات ومجموعات فرعية جديدة في بيان الربح أو الخسارة، كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة ويتضمن متطلبات جديدة لتحديد مكان المعلومات المالية وتجميعها وفصليها.

موقع المعلومات وتجميعها وفصليها: يميز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 بين "عرض" المعلومات في البيانات المالية و"الإفصاح" عنها في الإيضاحات، ويتم مبدأ تحديد موقع المعلومات على أساس "الأدوار" المحددة للبيانات المالية والإيضاحات.

ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 تجميع المعلومات وفصليها يرجع إلى خصائص متشابهة وغير متشابهة. كما يتم توفير إرشادات لتحديد الأوصاف أو التسميات ذات المغزى للعناصر التي يتم تجميعها في البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة: يتبع على الشركة تصنيف جميع الدخل والمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة إلى واحدة من خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات المتوقفة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 من الشركة تقديم المجموع الفرعية والإجماليات لـ "الربح أو الخسارة التشغيلية"، و"الربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل" و"الربح أو الخسارة".

تم نقل بعض المتطلبات التي كانت مدرجة سابقاً ضمن المعيار المحاسبى الدولى رقم 1 إلى المعيار المحاسبى الدولى رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، الذي تمت إعادة تسميته إلى المعيار المحاسبى الدولى رقم 8 "أساس إعداد البيانات المالية".

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادى على البيانات المالية.

4- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية بمبنها بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرةً باقتناه أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (خلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً عند الاعتراف المبدني. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرةً باقتناه الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بها مباشرةً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكلفة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة، إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق. يتم لاحقاً قياس كلية الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية على النحو التالي:

- التكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة:

- * أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصل المالي من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- * ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- * أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.
- * ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين مضافة إليه الفوائد.

بخلاف ذلك يتم قياس كلية الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

على الرغم مما سبق، قد يقوم الصندوق - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - بالاختيارات التالية عند الاعتراف المبدني بالأصل المالي:

- * يجوز للصندوق أن يعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة بالنسبة لاستثمار معين في أداة ملكية ضمن بيان الدخل الشامل الآخر وذلك عند استيفاء معايير محددة.
- * يجوز للصندوق أن يقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، إذا كان ذلك يزيد أو يقل بشكل كبير من عدم التطبيق المحاسبى.

لم يكن للصندوق أية استثمارات تصنف كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب شروط التصنيف الموضحة أعلاه.

4. السياسات المحاسبية الهامة (نهاية)

الأدوات المالية (نهاية)

الموجودات المالية (نهاية)

التكلفة المطفأة

يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. ويتم الاعتراف بيرادات الفوائد، وأرباح و خسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. كما تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر.

إن نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية وموجودات أخرى تصنف كموجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية غير المستوفاة لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وتحديداً:

* يتم تصنيف الاستثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم الصندوق بتصنيف استثمار حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نقدي محتمل ناتج من دمج الأعمال، على أنه "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" عند الاعتراف المبدني.

* إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" عند الاعتراف المبدني إذا كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من عدم الثبات في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنهما استناداً إلى أساس مختلف.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تتشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتعين قياس الخسائر الانتمائية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يساوي:

الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدة 12 شهراً، أي الخسائر الناتجة خلال عمر الأداة المالية والمتعلقة بالأحداث المتوقعة على الأداء المالية التي يمكن تحقيقها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي (المشار إليها باسم المرحلة 1)، أو الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أي الخسائر الناتجة خلال عمر الأداة المالية والتي تنتج عن جميع أحداث التخلف المحتملة على مدار عمر الأداة المالية، (يشار إليها بالمرحلة 2 والمرحلة 3).

يتم تسجيل خسائر الانتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية الكامل إذا كانت مخاطر الانتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدني. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس خسائر الانتمان بمبلغ يساوي الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهر.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تنمية)
الآلات المالية (تنمية)

الموجودات المالية (تنمية)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الصندوق بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، يقوم الصندوق بإثبات حصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ الصندوق بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، يستمر الصندوق في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالالتزام مالي مضمن بمقدار المتاحصلات المستلمة.
عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المنقول بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ مقابل المستلم والمستحق في بيان الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم التصنيف بين الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل الصندوق ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعرifات الالتزام المالي وحقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أدلة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصالحة من قبل المنشأة بصفتها المتاحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.
يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البند التالي، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال.

2) محتفظ بها للمتاجرة.

3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنفقات المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتکاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تنمية)

الأدوات المالية (تنمية)

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

المطلوبات المالية (تنمية)

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة (تنمية)

الدائنون

يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقلص لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر الناتجة عن صرف العملات الأجنبية للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة في بيان الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الأرباح أو الخسائر.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق الالتزام حالياً (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سبق يكن من المرجح معه أن يتطلب ذلك من الصندوق سداد هذا الالتزام، مع إمكانية إجراء تدبير موثوق فيه لمبلغ الالتزام. إن المبلغ المحقق كمخصص يمثل أفضل تدبير للمبلغ اللازم لسداد الالتزام الحالى بتاريخ بيان المركز المالي مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك الملزمة لهذا الالتزام، بينما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقترنة لسداد الالتزام الحالى، فإن القيمة الدفترية له تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. بينما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية اللاحزة لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بمبلغ الدين المستحق كأصل وذلك في حال الناكد الناتم من استرداد المبلغ وتحديد قيمته بموثوقية.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقيق الإيرادات

جميع إيرادات الصندوق ناتجة من الأدوات المالية المصنفة كأدوات الدين بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر الخاصة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسویة البنود النقية ومن إعادة تحويل البنود النقية في بيان الأرباح أو الخسائر للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مررحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مررحاً.

5. الأحكام والتقديرات والأفتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وأفتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والافتراضات المتعلقة بها. إن عدم التأكيد من هذه الأفتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

5.1 الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقدير نموذج الأعمال الذي يتم ضمه الاحتياط بال الموجودات وتقدير ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

انخفاض قيمة المدينين

يتم عمل تقدير المبلغ المعken تحصيله من الأرصدة المدينة عندما يعد تحصيل كافة المبالغ بالكامل أمراً غير ممكناً. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم عمل هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقدير المبالغ غير الجوهرية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم احتساب مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

5- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.2 التقديرات والافتراضات

تم عرض الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكيد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر كبيرة تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة في إيضاحات مستقلة في البند ذات الصلة في البيانات المالية أدناه. يستند الصندوق في افتراضاته وتقديراته إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية. على الرغم من ذلك، قد تختلف الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية بسبب التغيرات في السوق أو ظروف خارج نطاق سيطرة الصندوق، تتبع مثل هذه التغيرات في الافتراضات وقت حدوثها.

القيمة العادلة للموجودات المالية غير المقدرة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقىيم. تتضمن أسس التقىيم استخدام عمليات تجارية حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل التدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقىيم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتنبئ الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. إن مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة يتاثر بالتغييرات في الظروف والظروف الاقتصادية المتوقعة. إن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للصندوق وكذلك توقع الظروف الاقتصادية قد لا تعتبر دليلاً على تعرض العميل للتغير الفعلي في المستقبل. إن تقييم العلاقة بين معدلات التغير التاريخية الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة بالإضافة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة هو تنبئ جوهري.

6- نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية

| 2024 | 2025 |
|-------------|-------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي |
| 332,299 | 78,500 |
| 17,329 | 14,670 |
| 349,628 | 93,170 |

حسابات جارية لدى البنوك
نقد لدى شركات وساطة مالية

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

| 2024 | 2025 | |
|------------------|------------------|------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 4,197,749 | 3,521,310 | استثمارات في أسهم خارج دولة الكويت |
| 235,800 | 287,700 | استثمارات في أسهم داخل دولة الكويت |
| 4,433,549 | 3,809,010 | |

إن الحركة خلال السنة كما يلي :

| 2024 | 2025 | |
|------------------|------------------|----------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 4,610,589 | 4,433,549 | الرصيد في بداية السنة |
| 4,662,026 | 2,590,686 | الإضافات |
| (4,667,972) | (2,907,855) | الاستبعادات |
| (188,917) | (275,294) | التغير في القيمة العادلة |
| 17,823 | (32,076) | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 4,433,549 | 3,809,010 | الرصيد في نهاية السنة |

8- دائنون ومصاريف مستحقة

| 2024 | 2025 | |
|---------------|---------------|--|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 7,048 | 7,873 | ذمم دائنة - المسترددين / المشترين |
| 11,490 | 10,144 | أتعاب مستحقة لمدير الصندوق (ايضاح 13) |
| 1,436 | 1,268 | أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (ايضاح 13) |
| 1,346 | 1,154 | رسوم تطهير مستحقة |
| 50,599 | 50,603 | أخرى |
| 71,919 | 71,042 | |

9- رأس المال

وفقا للنظام الأساسي للصندوق، إن رأس مال الصندوق متغير وتتراوح حدوده بين مبلغ 2,000,000 دينار كويتي وبمبلغ 100,000,000 دينار كويتي وذلك عن طريق طرح وحدات استثمار ما بين 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة، كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات القائمة للصندوق 6,550,672 وحدة (31 ديسمبر 2024: 6,887,633 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

10- فائض الوحدات المكتتب بها والمسترددة.
يؤخذ نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاستردادات / الاكتتابات إلى فائض الوحدات المكتتب بها والمسترددة.

11- صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية

| 2024 | 2025 | |
|-------------|-------------|--|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 4,517,575 | 3,839,432 | مجموع حقوق الملكية (دينار كويتي) |
| 6,887,633 | 6,550,672 | عدد الوحدات (وحدة) |
| 656 | 586 | صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية (فلس) |

12- مصاريف إدارية وأخرى

| 2024 دينار كويتي | 2025 دينار كويتي | |
|---------------------|---------------------|------------------|
| 1,900 | 1,900 | أتعاب مهنية |
| 2,732 | 2,569 | رسوم تطهير شرعية |
| 516 | 419 | رسوم بنكية |
| 3,972 | 2,901 | أخرى |
| 9,120 | 7,789 | |

13- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة
قام الصندوق بالدخول في معاملات متعددة مع أطراف ذات صلة كمدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، وبالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فبطبيعة الحال تخضع لموافقة مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

| 2024 دينار كويتي | 2025 دينار كويتي | * بيان المركب المالي: |
|---------------------|---------------------|---|
| 11,490 | 10,144 | أتعاب مستحقة لمدير الصندوق (ايضاح 8) |
| 1,436 | 1,268 | أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (ايضاح 8) |
| 46,166 | 41,470 | * بيان الأرباح أو الشisan والدخل الشامل الآخر: |
| 5,771 | 5,184 | أتعاب مدير الصندوق أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار |

- يتقاضى مدير الصندوق نظير قيمة بمهامه المقررة في النظام الأساسي مالياً: نسبة 1% من صافي أصول الصندوق كل سنة مالية كتعاب إدارة تحسب له شهرياً بشكل تجاري وتدفع كل ربع سنة. أتعاب تشجيعية إضافية على حسن وتميز الأداء بنسبة 20% من الارباح السنوية للصندوق التي تفوق نسبة 10% من القيمة الصافية لأصول الصندوق من بداية السنة. لا تزيد الأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% من القيمة الصافية لأصول الصندوق.
- يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار أتعاباً تحسب كجزء من مصروفات الصندوق بواقع 0.125% من القيمة الصافية لأصول الصندوق وتحسب شهرياً بشكل تجاري وتسدد بشكل ربع سنوي.
- وفقاً للمادة رقم (21) من النظام الأساسي للصندوق يجب أن لا تقل مشاركة مدير الصندوق عن 100,000 دينار كويتي كحد أدنى و 50% كحد أقصى من رأس مال الصندوق المصدر، كما في 31 ديسمبر 2025 ، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 2,700,000 وحدة تمثل نسبة 41.2% (31 ديسمبر 2024: 2,700,000 وحدة تمثل نسبة 39.2%) من رأس مال الصندوق المصدر.

14- الجمعية العامة لحملة الوحدات

وافت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 6 أغسطس 2025 على البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

15- إدارة مخاطر الأدوات المالية

تكم المخاطر ضمن أنشطة الصندوق ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والتقييم والمراقبة المستمرة وفقاً للحدود المخاطر والضوابط الأخرى، إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار الصندوق في تحقيق الأرباح وينتحمل كل فرد بالصندوق مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

ان مخاطر الأدوات المالية تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تتقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. ان تعرض الصندوق لمخاطر الأدوات المالية كالتالي:

15.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر المتمثلة في عدم قدرة أحد أطراف أدلة مالية في الوفاء بالتزاماته بما يكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى إدارة الصندوق إلى أن تسيطر على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وقصر المعاملات على أطراف مقابلة محددة والتقييم المستمر للجذارة الائتمانية لتلك الأطراف. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يقتصر على مبالغ الموجودات المالية المدرجة في بيان المركز المالي وهي نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية.

نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية

إن التعرض لمخاطر الائتمان على رصيد النقد لدى البنوك والمؤسسات المالية لا يعتبر جوهرياً، حيث إن الأطراف المقابلة هي مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة وملاءة ائتمانية مرتفعة.

15.2 مخاطر السيولة

تكم مخاطر السيولة في الصعوبات التي قد تواجه أي مؤسسة في الحصول على أموال للفداء بالالتزاماتها. يقوم الصندوق بإدارة مخاطر السيولة بالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والأرصدة البنكية وعن طريق المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعالية ومقابلة تواريخ الاستحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات المالية.

تستحق كافة المطلوبات المالية خلال سنة واحدة.

15.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمار فردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع المستثمارات المتاجرة بها في السوق. تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتتنوع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركيز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

15- إدارة مخاطر الأدوات المالية (تنمية)

15.3 مخاطر السوق (تنمية)

مخاطر العملات الأجنبية

تتشكل مخاطر العملات الأجنبية عند تقييم المعاملات التجارية المستقبلية أو الموجودات أو المطلوبات المعترف بها بعملة غير العملة الرئيسية للصندوق.

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. يدير الصندوق مخاطر العملات الأجنبية لديه من خلال التقييم المستمر للمراكز القائمة لدى الصندوق والحركات الحالية والمتوقعة لأسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار أدوات الملكية

تتطلب مخاطر أسعار أدوات الملكية من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يدير الصندوق مخاطر أسعار أدوات الملكية من خلال تنويع استثماراته من حيث التوزيع الجغرافي والتركيز القطاعي.

يوضح الجدول التالي مدى حساسية قيمة الاستثمارات المسعرة للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في أسعار الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تأثير النقص في أسعار الأسهم من المتوقع أن تعادل وتقليل تأثير الزيادات الموضحة.

| 2024 | | 2025 | |
|----------------|----------------|-------------|-------------------|
| الآثر على بيان | الآثر على بيان | التغير في | مؤشرات السوق |
| الأرباح او | الأرباح او | سعر أدوات | أوراق مالية مسورة |
| الخسائر | التغير في سعر | الملكية | |
| دينار كويتي | أدوات الملكية | دينار كويتي | |
| 221,677 | %5 -/+ | 190,451 | %5 -/+ |

16- إدارة رأس المال

من أهم أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال هو تأمين قدرته على الاستثمار في مزاولة أعماله لتحقيق عوائد لحاملي الوحدات والمستفيدين الآخرين وأيضاً للبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يتبع مدير الصندوق سياسة استثمارية متوازنة تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على رأس المال المستثمر وتقليل المخاطر الاستثمارية إلى حدودها الدنيا من خلال تنويع النشاط الاستثماري ويملك مدير الصندوق الخبرة والدرأية في طبيعة النشاط وسيبذل أقصى جهد لإدارة الصندوق على أكمل وجه في ضوء متغيرات المهمة.

17- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لتحويل الإلتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين المشاركين في السوق كما في تاريخ التبادل. يعتمد قياس القيمة العادلة إلى افتراض إنعام عملية بيع الأصل أو تحويل الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
 - من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.
 - يجب أن يكون بإمكان الصندوق الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.
- يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المنظى.
- يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال يبعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.
- يستخدم الصندوق أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي لقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعينة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى 3: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

يبين الجدول التالي تحويل البنود المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة:

| المجموع | المستوى الأول | 31 ديسمبر 2025 |
|-------------|---------------|--|
| دينار كويتي | دينار كويتي | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |
| 3,809,010 | 3,809,010 | |
| 4,433,549 | 4,433,549 | 31 ديسمبر 2024 |
| | | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر |

لم تتم أي تحويلات ما بين مستويات قياسات القيمة العادلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

18- الضرائب
لا يخضع الصندوق للضرائب داخل دولة الكويت.

تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / حملة وحدات صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات وتعاملات الأوراق المالية التي نفذها صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 31/12/2025 لإبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المرجعية الشرعية للصندوق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

ويمراجعتنا لمدى الالتزام اتضح التزام الصندوق بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفًا وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الصندوق، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل الجهات المسئولة في الصندوق عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارة الصندوق.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقواعد المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة للوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المحرز

تمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحكومة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لمعيار التأكيد رقم (3000) بشأن " ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطرها الشرعية وبناءً على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يتربّ على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات -إن وجدت- في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن نمثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتحطيم وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الصندوق متلزم بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عاليٌ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث تقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
- تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
- تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
- إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة - إن وجدت-.
- تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقرير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

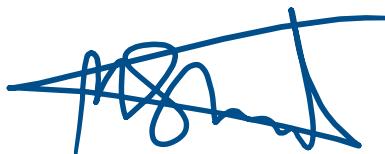
ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
- البيانات المالية للصندوق ومرفقها.
- عينة من عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمها صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 تمت في مجملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للصندوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



د. محمد عبدالرحمن الشرفا

المدقق الشرعي الخارجي

الكويت في 2026/02/02